ملاحظات موجزة حول ندوة

" العلاقة بين هوامش التجارة الدولية وسعر الصرف: الحالة المصرية "

بمقر المركز المصري للدراسات الاقتصادية

الأربعاء ٨ نوفمبر ٢٠١٧، من الساعة التاسعة – الحادية عشرة صباحا

في إطار حرصه على دعم عملية صنع القرار الاقتصادي، رأى المركز المصري للدراسات الاقتصادية ضرورة سد الفجوة البحثية الخاصة باستجابة مختلف القطاعات الاقتصادية لتغيرات سعر الصرف، للتعرف على اتجاهات هذا التأثير ودرجته ومن ثم تحديد الفائدة الاقتصادية والأضرار الناجمة عنه، وبالتالي السياسة الاقتصادية المطلوبة. في هذا السياق، عهد المركز إلى د. شهير زكي للقيام بهذا المشروع البحثي وهو الورقة المعروضة خلال هذه الندوة. وقد اشترك في إعداد وكتابة هذه الورقة مع د. شهير اثنان من الباحثين بالمركز هما مي إيهاب وعالية عبد الله.

قدم العرض:

د. شهير زكي، أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

المعقبون:

د. ابراهيم البدوي، المدير التنفيذي، منتدى البحوث الاقتصادية
أ. هاني جنينة، وكيل مساعد المحافظ للتطوير المصرفي، البنك المركزي المصري
م. طارق توفيق، نائب رئيس مجلس الإدارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مدير الجلسة:

د. عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في الجلسة:

- **هدفت الدراسة محل العرض إلى التعرف على تأثير سعر الصرف على هوامش التجارة في الحالة المصرية** من خلال سلسلة زمنية لبيانات الصادرات على مستوى المنشآت خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦ باستخدام منهجية قياسية متمثلة في نماذج الجاذبية Gravity model.
- **وتنقسم هوامش التجارة إلى نوعين** هما الهوامش الكثيفة والهوامش الواسعة حيث يتم التفريق بينهما وفقا للمنتجات، والشركات المصدرة، والأسواق المستهدفة. فالصادرات من خلال أي من الشركات المصدرة بالأصل للمنتجات المعتادة للأسواق التقليدية هي من قبيل الهوامش الكثيفة. أما الهوامش الواسعة فهي الصادرات المستحدثة سواء من ناحية المنتج أو السوق المستهدف أو الشركة المصدرة.
- **يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الورقة فيما يلي:**

- فيما يخص أسباب نمو الصادرات المصرية، والذي بلغ نحو ١٩%، خلال الفترة محل الدراسة فإن زيادة الطلب العالمي قد ساهمت في نمو الصادرات بنسبة ٤٨,٨% يليه التخصص في بعض المنتجات بنسبة (٨%). في حين ساهم كل من التخصص الجغرافي للدول التي يتم التصدير إليها والتنافسية في مصر بمساهمة سلبية -٦% و-٣٢% على التوالي. وأوضحت البيانات انخفاض عدد الدول التقليدية التي يتم التصدير إليها نتيجة ظهور دول منافسة أخرى. في حين زادت بعض المنتجات التقليدية في بعض الدول.
- انخفاض سعر الصرف في الحالة المصرية يؤثر بدرجة إيجابية على الهوامش الكثيفة من خلال السعر وليس الكمية. ويمكن تفسير ذلك في ضوء ما يلي:
  - انخفاض المرونة السعرية للصادرات
  - ارتفاع نسبة المكون المستورد للصادرات
  - مرونة الطلب المحلي على المكون المستورد
  - مرونة الطلب لدى الشركاء التجاريين والوضع الاقتصادي لديهم
  - رفع هامش الربح في محاولة لاستغلال انخفاض قيمة العملة
  - إحجام المنشآت عن العمل على كفاءة الإنتاج لديها لمجرد حصولها على ميزة الأسعار المنخفضة مما يؤثر على تنافسية المنتج نفسه
- بالنسبة للهامش الواسع، وجد أن عدد المنتجات والدول يزيد مع انخفاض سعر العملة المحلية
- ويختلف تأثير سعر الصرف بحسب المنتج والبلد التي يتم التصدير إليها.
- قسمت الدراسة الصادرات المصرية إلى أربع مجموعات وفقا للميزة النسبية والاستجابة للتغير في سعر الصرف:
  - المجموعة الأولى: منخفضة الميزة النسبية والاستجابة لتغير سعر الصرف (٤١ منتجا تمثل ٩% من صادرات مصر)، وبالتالي لابد من استبعاد هذه المنتجات من جهود الدعم لتنمية الصادرات
  - المجموعة الثانية: مرتفعة الميزة النسبية والاستجابة لسعر الصرف (١٨ منتجا تمثل ٥٦% من إجمالي الصادرات المصرية)، وهذه المنتجات يجب أن تستحوذ على الاهتمام الأكبر للاستفادة من تأثير انخفاض سعر الصرف الاسمي.
  - المجموعة الثالثة: منتجات تتأثر بسعر الصرف ولكن ليس لدى مصر ميزة نسبية فيها (٨ منتجات تمثل ٩% من الصادرات). وللتعامل مع هذه المجموعة، يجب التركيز على المنتجات التي اقتربت مصر من إحراز ميزة نسبية فيها للتأثير على الهامش الواسع. وقد تم إدراج هذه المنتجات ضمن استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.

- المجموعة الرابعة: وتشمل منتجات لدى مصر فيها ميزة نسبية ولكنها لا تتأثر بسعر الصرف. وهنا يظهر دور السياسات المكملة للحفاظ على هذه الميزة النسبية.

- أوصت الورقة بضرورة اتباع السياسات المكملة لسياسات سعر الصرف لدعم تنافسية الصادرات المصرية: تحجيم التضخم للحفاظ على انخفاض سعر الصرف الحقيقي، السياسة الصناعية من خلال تقديم الحوافز والدعم للتصدير، حل الصعوبات غير الجمركية مثل عدد الأيام، ورفع كفاءة عنصر العمل، والاهتمام بالاستثمار الخارجي لاستجلاب تكنولوجيا الإنتاج المتطورة.

أهم ما جاء في التعقيب:

- من الممكن أن يكون سعر الصرف الاسمي أداة للتنمية وليس فقط للتصحيح الاقتصادي .
- يجب تحديد الهدف من تحرير سعر الصرف ودعم الصادرات، هل هو رفع الحصيلة الدولارية للدولة أم أنه يهدف لتشجيع النمو وزيادة التشغيل.
- تحرير أو تخفيض سعر الصرف هو إما سياسة أو أزمة تتطلب علاج، وفي الحالة المصرية بتعدد الأحداث فهي بالعادة أزمة وبالتالي يسبقها مرحلة من المعاناة تؤثر على القدرة والكفاءة الإنتاجية للاقتصاد تليها مرحلة من الاضطراب حتى استعادة التوازن. والأزمة الأخيرة (التي تعد من الجيل الأول لأزمات العملة) لم تجعل مساحة للمنشآت للاستعداد للفرصة التي سيتيحها انخفاض سعر الصرف للتصدير لعدم توفر النقد الأجنبي لاستيراد المستلزمات والبقاء على مستوى الطاقة التشغيلية بالأصل.
- هناك بعض الأحداث الخارجية التي تزامنت أو تلت تحرير سعر الصرف والتي كان لها تأثير إيجابي على الصادرات مثل المشكلات السياسية في تركيا أو لبنان والتي أثرت على الصناعات التي تنافس فيها هذه الدول وجعلت البديل مصر. هذا بالإضافة إلى انتظام إمداد الغاز للمصانع الأمر الذي ساعد على عودة الإنتاج بكامل قدرته بالذات لمصانع الأسمدة والحديد.
- من النتائج الإيجابية لتحرير سعر الصرف بخلاف الصادرات والسياحة، قيام العديد من المنشآت بمراجعة نموذج الأعمال الخاص بها والذي كان يعتمد على استيراد المدخلات واستهداف السوق المحلية للبحث عن موردين محليين ومحاولة استهداف السوق الخارجية. ومن التبعات الإيجابية لسعر الصرف أيضا ميل الصناعات المهاجرة لبحث التوطن بمصر (صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من الصين)، وظهور توجه لتدريب العمالة المصرية (لانخفاض التكلفة) وتصديرها للدول التي تعاني منها المنشآت من مشكلة نقص العمالة المدربة.
- على الرغم من التأثير السلبي المفترض لارتفاع سعر الفائدة على تكلفة الأعمال، فإن رفع سعر الفائدة المتكرر على الجنيه المصري وارتفاع تكلفة الاقتراض بالعملة المحلية في أعقاب تحرير

سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ قد شجع المنشآت على السعي للاقتراض بالعملة الأجنبية (الدولار) لانخفاض تكلفته مما يتطلب وجود غطاء من النقد الأجنبي (متحصلات التصدير) وبالتالي لجأت هذه المنشآت إلى زيادة التصدير.

- تم اقتراح تطبيق نموذج ديناميكي يستطيع التفريق بين تأثير تغير سعر الصرف على المدى القصير والطويل مع توسعة المدى الزمني ليشمل ما بعد نوفمبر ٢٠١٦، وإدخال متغيرات تعبر عن الجانب المؤسسي وتغير سعر النفط وبحث ماذا يمكن أن يحدثه تغير السياسة النقدية الأمريكية، بالإضافة إلى تعديل المستوى السلعي الذي تم على أساسه تصنيف المنتجات من HS2 إلى HS4.
- توفر النماذج القياسية مساحة للتقييم الكمي للعلاقة بين المتغيرات، ولكن يبقى أن لكل من هذه النماذج حدودا ومآخذ لابد من مراعاتها في تصميم القرار الاقتصادي.